قواعد في الأسماء والصفات من كتب السلف

حتى منتصف القرن الرابع الهجري

إعداد

أ.د.سليمان بن محمد الدبيخي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنّ لكل علم من العلوم فروعا وجزئيات كثيرة لا يمكن الإحاطة بها وضبطها وتحريرها إلا بقواعد جامعة تحكمها وتحدّها، وتعين على فهمها وتصورها، وتزيل عنها أسباب الخطأ والشطط.. ولا يمكن للراغب في دراسة فن من الفنون أن يحصّل فيه تحصيلا معتبرا إلا بمعرفة قواعده والأصول التي تبنى عليه مسائله.

ولكثرة العلوم وتشعبّها وتناثر تفاصيلها وجزئياتها في بطون الكتب والمجلدات، وتعذّر الإحاطة بفروع وجزئيات فن واحد من فنون العلم، فضلا عن الإحاطة بجزئيات الفنون المختلفة، عمد العلماء إلى استقراء وإبراز الأصول الجامعة والقضايا الكلية التي ترجع إليها تلك الجزئيات تيسيرا للعلم، وإعانةً على حفظ القواعد الكلية، مع اختصار لكثير من الجهد والوقت(١).

(١) ينظر: أهمية القواعد الكلية في ضبط مسائل الاحتساب، للدكتور عبد الله الوطبان، ومقدمة "قواعد في التفسير" للدكتور خالد السبت.

ومن هنا كانت الحاجة ماسة لوضع أصول جامعة وقواعد كلية تنتظم مسائل الأسماء والصفات أسوةً ببقية العلوم؛ فتجمع ما تناثر من تفاصيلها وجزئياتها وأحكامها، وذلك كله مبني على ما ورد في الكتاب والسنة في هذا الباب، مستمدٌ من كلام الرعيل الأول من أهل العلم وأئمة السلف ممن تكلم أو صنف تقريراً، أو رداً، وذلك باستقراء مصنفاتهم، وما نقل عنهم، فكان هذا البحث المتواضع، وقد قصرته على فترة معينة، وهي من ابتداء التأليف حتى منتصف القرن الرابع، وقد وسمته بـ(**قواعد في الأسماء والصفات من كتب السلف حتى منتصف القرن الرابع الهجري**) ويمكن أن تنشأ بحوث أخرى تكمل ما تمَّ ابتداؤه.

وقد كانت المصنفات التي دخلت في نطاق هذا البحث على النحو التالي:

الكتاب	المؤلف
اعتقاد الإمام الشافعي رواية أبي طالب العشاري	الإمام الشافعي
أصول السنة	أبو بكر الحميدي
الحيدة	عبد العزيز الكناني

الرد على الزنادقة والجهمية	أحمد بن حنبل
أصول السنة رواية عبدوس العطار	أحمد بن حنبل
رسالة الإمام أحمد إلى الخليفة المتوكل	أحمد بن حنبل
خلق أفعال العباد	البخاري
شرح السنة	الإمام المزني
الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة	ابن قتيبة
نقض الإمام عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد	الدارمي
الرد على الجهمية	الدارمي
معتقد أهل السنة والجماعة كما نقله الإمام حرب بن إسماعيل الكرماني	حرب بن إسماعيل الكرماني
السنة	ابن أبي عاصم
السنة	عبدالله بن الإمام أحمد
السنة	المروزي

العرش	محمد بن أبي شيبة
النعوت	النسائي
صريح السنة	أبو جعفر الطبري
التبصير بمعالم الدين	أبو جعفر الطبري
التوحيد	ابن خزيمة
العقيدة الطحاوية	الطحاوي
أصول السنة واعتقاد الدين	ابن أبي حاتم
شرح السنة	البربهاري
الرد على من يقول بخلق القرآن	أبو بكر النجاد

وقد نظمت البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرس للموضوعات، وذلك كما يلي:

المقدمة: وفيها أبين أهمية الموضوع، وخطة البحث.

التمهيد: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان مذهب أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات.

المطلب الثاني: بيان أهمية القواعد في باب الأسماء والصفات.

المبحث الأول: قواعد في الاستدلال علىٰ الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: قواعد في تقرير الأسماء والصفات.

المبحث الثالث: قواعد في الرد علىٰ المخالفين في الأسماء والصفات.

الخاتمة.

فهرس المراجع.

فهرس الموضوعات.

والله أسأل أن ينفع به كاتبه وقارئه وأن يجعل له القبول والأثر النافع، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد.

التمهيد وفيه مطلبان

المطلب الأول: بيان مذهب أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات.

المطلب الثاني: بيان أهمية القواعد في باب الأسماء والصفات.

المطلب الأول

بيان مذهب أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات(٢).

سلك أهل السنة والجماعة في هذا الباب طريقاً واضحاً بيِّناً لا عوج فيه ولا أمتا، وذلك لأنهم عوَّلوا فيه -وكذا في بقية أبواب الاعتقاد- على النقل الثابت الصحيح، فسلموا من الانحراف الذي وقع فيه من اتخذ العقل أساساً في هذا الباب وقدمه على النقل، كما هو حال أهل الكلام، علماً أن أهل السنة يؤكدون على أن العقل الصريح لا يمكن بحال أن يخالف النقل الصحيح.

وأهل السنة وسط في هذا الباب بين الإفراط والتفريط، فلم يغلوا في الإثبات إلى درجة تصل بهم إلى التكييف أو التمثيل، كما لم يقعوا في التفريط الذي هو تعطيل الله سبحانه عن أسمائه وصفاته كلها، أو شيء منها، بل أثبتوا جميع ما صح به النقل من الأسماء والصفات على الوجه اللائق به سبحانه، كالعلو والاستواء والنزول والعلم والكلام والضحك والوجه واليدين وغيرها.

والكلام على معتقدهم في هذا الباب وذكر أدلته وتفاصيل مسائله يطول، ولربما أخرج عن المقصود، ولذا فسأقتصر على **بيان أهم الأصول والأسس التي بنى عليها أهل السنة والجماعة عقيدتهم في الأسماء والصفات، وهي كما يلي:**

---

(٢) ينظر: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين للباحث (١٠١).

أولاً: الاعتماد على الكتاب والسنة الصحيحة، فيثبتون ما أثبته الله لنفسه في كتابه، وما أثبته له رسوله صلى الله عليه وسلم في سنته، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، على حد قوله تعالى: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}**[3].

وينفون ما نفاه الله عن نفسه في كتابه، أو نفاه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم في صحيح سنته مع إثبات كمال ضده[4].

قال الإمام أحمد: «لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يُتجاوز القرآن والحديث»[5].

---

(3) سورة الشورى، آية: (11).

(4) قال ابن تيمية: "ينبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال، إلا إذا تضمن إثباتا، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال، لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء هو كما قيل: ليس بشيء، فضلاً عن أن يكون مدحاً أو كمالا، ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال، فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمناً لإثبات مدح" [التدمرية (57-58) وانظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (4/ 1367)].

(5) مجموع الفتاوى (5/ 26) وانظر: إبطال التأويلات (1/ 45) ولمعة الاعتقاد، بشرح العثيمين (35) واجتماع الجيوش الإسلامية (211-212).

وقال ابن خزيمة: «نحن نثبت لخالقنا -جل وعلا - صفاته التي وصف الله -عز وجل- بها نفسه في محكم تنزيله، أو على لسان نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم، مما ثبت بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه»(٦).

وقال الإسماعيلي: «اعلموا رحمنا الله وإياكم أن مذهب أهل الحديث - أهل السنة والجماعة -: الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وقبول ما نطق به كتاب الله تعالى، وما صحت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لا معدل عما وردا به، ولا سبيل إلى رده... ويعتقدون أن الله تعالى مدعو بأسمائه الحسنى، موصوف بصفاته التي سمّى ووصف بها نفسه، ووصفه بها نبيه صلى الله عليه وسلم »(٧).

وقال قوام السنة الأصبهاني: «قال علماء السلف: جاءت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم متواترة في صفات الله تعالى، موافقة لكتاب الله تعالى، نقلها السلف على سبيل الإثبات والمعرفة، والإيمان به والتسليم، وترك التمثيل والتكييف، وأنه عز وجل أزلي بصفاته وأسمائه، التي وصف بها نفسه، أو وصفه الرسول صلى الله عليه وسلم بها، فمن جحد صفة من صفاته بعد الثبوت كان بذلك جاحدا، ومن زعم أنها محدثة لم تكن ثم كانت دخل في حكم التشبيه في الصفات التي هي محدثة في المخلوق، زائلة بفنائه غير باقية، وذلك أن الله تعالى امتدح نفسه بصفاته، ودعا عباده إلى مدحه بذلك، وصدَّق به المصطفى صلى الله عليه وسلم، وبين مراد الله

---

(٦) التوحيد (١/ ٥٧).

(٧) اعتقاد أهل السنة (٣١-٣٢) وأورده الذهبي بإسناده في العلو (٢٢٩) وفي السير (١٦/ ٢٩٥) وانظر: مختصر العلو للألباني (٢٤٨).

فيما أظهر لعباده من ذكر نفسه وأسمائه وصفاته، وكان ذلك مفهوماً عند العرب، غير محتاج إلىٰ تأويله»[8].

وقال ابن تيمية: «طريقة سلف الأمة وأئمتها: أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل: إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، إثبات الصفات ونفي مماثلة المخلوقات، قال تعالىٰ: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}** فهذا رد علىٰ الممثلة **{وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}** رد علىٰ المعطلة»[9].

ثانيا: إمرار نصوص الصفات كما جاءت وذلك بحملها علىٰ ظاهرها دون التعرض لتعطيل شيء منها أو تأويله بما لا يتفق مع مراد الله ورسوله صلىٰ الله عليه وسلم.

قال الوليد بن مسلم: «سألت الأوزاعي والثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد، عن الأحاديث التي فيها الصفات، فكلهم قال: أمروها كما جاءت بلا تفسير[10]»[11].

---

(٨) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٨٣) وانظر: (٢/ ٥٤٩).

(٩) منهاج السنة (٢/ ٥٢٣) وانظر: التدمرية (٧) ومجموع الفتاوىٰ (٥/ ٢٦) و (٦/ ٣٨).

(١٠) أي: تفسير الكيفية، كما في الرواية الأخرىٰ عن الوليد أنهم قالوا: "امضها بلا كيف".

(١١) أخرجه الآجري في الشريعة (٣/ ١١٤٦) والدارقطني في الصفات (٧٥) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٥٨) وأورده أبو يعلىٰ في إبطال التأويلات (١/ ٤٧) وابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٣٩) وعزاه إلىٰ الخلال في السنة، وأورده الذهبي في العلو (١٣٩-١٤٠).

وسئل عبد الله بن المبارك عن أحاديث الصفات فقال: «تمر كما جاءت بلا كيف»(١٢).

وقال أبو زرعة عن أحاديث الصفات: «هذه أحاديث متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أمروها كما جاءت بلا كيف»(١٣).

وهذا القول متواتر عن السلف عليهم رحمة الله، قال أبو يعلى: «روي عن شيخنا وإمامنا أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وغيره من أئمة أصحاب الحديث أنهم قالوا: أمروها كما جاءت، فحملوها على ظاهرها في أنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين»(١٤).

وقال قوام السنة الأصبهاني: «الكلام في صفات الله عز وجل، ما جاء منها في كتاب الله، أو روي بالأسانيد الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمذهب السلف رحمة الله عليهم أجمعين: إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها»(١٥).

---

(١٢) إبطال التأويلات (١/ ٥٣).

(١٣) إبطال التأويلات (١/ ٥٣).

(١٤) المرجع السابق (١/ ٤٣-٤٤).

(١٥) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٨٨) وبنحوه قال الخطيب البغدادي، كما في السير للذهبي (١٨/ ٢٨٤).

وقال ابن قدامة: «وعلىٰ هذا درج السلف وأئمة الخلف رضي الله عنهم كلهم متفقون علىٰ الإقرار والإمرار والإثبات، لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله صلىٰ الله عليه وسلم»[١٦].

ومراد السلف بهذه العبارة (أمروها كما جاءت بلا كيف): إجراء نصوص الصفات علىٰ ظاهرها والأخذ بما دلت عليه من الصفات، وليس مرادهم: إمرار ألفاظها دون فهم معانيها.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ: «قولهم رضي الله عنهم: (أمروها كما جاءت) رد علىٰ المعطلة، وقولهم: (بلا كيف) رد علىٰ الممثلة...»[١٧].

ثم قال مبيناً مراد السلف بهذه العبارة: «إنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه -علىٰ ما يليق بالله- لما قالوا: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ولما قالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف، فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوما، بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم.

وأيضا: فإنه لا يحتاج إلىٰ نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنىٰ، وإنما يحتاج إلىٰ نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات.

---

(١٦) لمعة الاعتقاد مع شرحها للعثيمين (٣٧).

(١٧) مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٣٩).

وأيضا: فإن من ينفي الصفات الخبرية -أو الصفات مطلقا- لا يحتاج إلىٰ أن يقول بلا كيف فمن قال: إن الله ليس علىٰ العرش، لا يحتاج أن يقول: بلا كيف، فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا: بلا كيف.

وأيضا: فقولهم: أمروها كما جاءت، يقتضي إبقاء دلالتها علىٰ ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظ دالة علىٰ معاني، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أُمرت كما جاءت، ولا يقال حينئذ بلا كيف، إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول»(١٨).

ومما ينبغي التأكيد عليه هنا: أن عدم فهم معنىٰ الصفة ليس مبرراً ولا مسوغاً لردها، أو تأويلها بما يخالف مراد المتكلم بها.

قال ابن تيمية: «ما أخبر به الرسول عن ربه عز وجل، فإنه يجب الإيمان به، سواء عرفنا معناه أو لم نعرف، لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسنة وجب علىٰ كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه»(١٩).

---

(١٨) المرجع السابق (٥/ ٤١-٤٢) وانظر: درء التعارض (٧/ ١٠٨-١٠٩).

(١٩) التدمرية (٦٥).

ثالثاً: عدم تمثيل صفات الله تعالىٰ بصفات خلقه -كما تقدم- فالله تعالىٰ له صفات تليق به، والمخلوق له صفات تليق به، ولا يلزم من الاتفاق في الأسماء الاتفاق في المسميات[٢٠].

قال أبو يعلىٰ عن أحاديث الصفات: «الواجب حملها علىٰ ظاهرها، وأنها صفات لله تعالىٰ، لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه فيها»[٢١].

وقال ابن تيمية: «أهل السنة والجماعة والحديث، من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم، متفقون علىٰ تنزيه الله تعالىٰ عن مماثلة الخلق، وعلىٰ ذم المشبهة الذين يشبهون صفاته بصفات خلقه، ومتفقون علىٰ أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله»[٢٢].

رابعاً: تفويض الكيفية، وقطع الطمع عن إدراكها، وذلك لوجوه ثلاثة:

أحدها: أن الله تعالىٰ أخبرنا أنه متصف بالصفات، ولم يخبرنا كيف هي.

والثاني: أن العلم بكيفية الصفة فرع عن العلم بكيفية الموصوف، فإذا كنا لا نعلم كيفية ذات الله تعالىٰ، فكذلك لا نعلم كيفية صفاته.

---

(٢٠) انظر: التدمرية (٢٠).

(٢١) إبطال التأويلات (١/ ٤٣).

(٢٢) منهاج السنة (٢/ ٥٢٢) وانظر: شرح العقيدة الطحاوية (٥٧).

قال الخطيب البغدادي: «الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات، ويحتذىٰ في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف»[٢٣].

وقال ابن تيمية معللاً عدم العلم بكيفية الصفات: «إذ العلم بكيفية الصفة، يستلزم العلم بكيفية الموصوف، وهو فرع له وتابع له»[٢٤].

والثالث: أن الشيء لا تعلم كيفيته إلا بمشاهدته أو مشاهدة نظيره أو الخبر الصادق عنه، وكل ذلك منتف في صفات الله تعالىٰ[٢٥].

فالكيفية ثابتة لله تعالىٰ لكنها مجهولة لنا غير معقولة، ولهذا كان شعار أهل السنة والجماعة في هذا الباب، تلك الكلمة العظيمة للإمام مالك رحمه الله، حيث ثبت عنه أنه لما سُئل عن كيفية الاستواء، قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»[٢٦].

---

(٢٣) جواب أبي بكر الخطيب عن سؤال أهل دمشق في الصفات (٦٤) وانظر: السير (١٨/ ٢٨٤).

(٢٤) التدمرية (٤٤) وانظر مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٢٥).

(٢٥) انظر: تقريب التدمرية للعثيمين (٤٠) وبيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١/ ٣١٧).

(٢٦) أخرجه الدارمي في الرد علىٰ الجهمية (٦٦) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٤١) والصابوني - من ثلاثة طرق - في عقيدة السلف (١٨٠-١٨٥) والبيهقي -واللفظ له- في الأسماء والصفات (٢/ ٣٠٥) ح (٨٦٧) وفي الاعتقاد (٥٦).

وقال الذهبي في العلو (١٣٩): "هذا ثابت عن مالك ".

وجاء عن وكيع بن الجراح أنه قال عن أحاديث الصفات: «نسلم هذه الأحاديث كما جاءت، ولا نقول: كيف هذا، ولِمَ جاء هذا»(٢٧).

وقال أبو عبيد -وقد ذكر بعض أحاديث الصفات-: «هذه الأحاديث صحاح، حملها أصحاب الحدبث والفقهاء، بعضهم عن بعض، وهي عندنا حق لا نشك فيها، ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه ؟ وكيف ضحك ؟ قلنا: لا يفسر هذا، ولا سمعنا أحداً يفسره»(٢٨).

- وهو ثابت أيضاً عن ربيعة الرأي، شيخ مالك [أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٤٢) والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٠٦) ح (٨٦٨) وساقه الذهبي في العلو (١٢٩) بإسناده إلى ربيعة، وصححه الألباني في مختصر العلو (١٣٢)].

وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/ ٤٠): "وروى الخلال بإسناد كلهم أئمة ثقات عن سفيان بن عيينة، قال: سئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن..." فذكره.

وقال أيضاً في مجموع الفتاوى (٥/ ٣٦٥): "ومثل هذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك".

- وروي نحوه عن أم سلمة رضي الله عنها، [أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٤٠) والصابوني في عقيدة السلف (١٧٨-١٧٩)] لكنه غير ثابت عنها من طريق صحيح.

قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/ ٣٦٥): "وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها، موقوفاً ومرفوعا، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه".

وقال الذهبي في العلو (٨١): "هذا القول محفوظ عن جماعة، كربيعة الرأي، ومالك الإمام، وأبي جعفر الترمذي، فأما عن أم سلمة فلا يصح". وللدكتور عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر كتاب بعنوان: الأثر المشهور عن الإمام مالك رحمه الله في صفة الاستواء، دراسة تحليلية.

(٢٧) أخرجه الدارقطني في الصفات (٧١).

(٢٨) أخرجه الدارقطني في الصفات (٦٨-٦٩) وانظر: إبطال التأويلات (١/ ٤٨).

والتأكيد على هذا المعنى -وهو نفي العلم بالكيفية- كثير في كلام السلف.

قال ابن تيمية: «ومثل هذا يوجد كثيراً في كلام السلف والأئمة، ينفون علم العباد بكيفية صفات الله، وأنه لا يعلم كيف الله إلا الله، فلا يعلم ما هو إلا هو»[٢٩].

وقال ابن القيم: «العقل قد يئس من تعرُّف كنه الصفة وكيفيتها، فإنه لا يعلم كيف الله إلا الله، وهذا معنى قول السلف: (بلا كيف) أي: بلا كيف يعقله البشر، فإن من لا تعلم حقيقة ذاته وماهيته، كيف تعرف كيفية نعوته وصفاته؟ ولا يقدح ذلك في الإيمان بها، ومعرفة معانيها، فالكيفية وراء ذلك، كما أنا نعرف معاني ما أخبر الله به من حقائق ما في اليوم الآخر، ولا نعرف حقيقة كيفيته، مع قرب ما بين المخلوق والمخلوق، فعجزنا عن معرفة كيفية الخالق وصفاته أعظم وأعظم.

فكيف يطمع العقل المخلوق المحصور المحدود في معرفة كيفية من له الكمال كله، والجمال كله، والعلم كله، والقدرة كلها، والعظمة كلها، والكبرياء كلها ؟...»[٣٠]

---

(٢٩) مجموع الفتاوى (٣/ ٥٨).

(٣٠) مدارج السالكين (٣/ ٣٧٦).

المطلب الثاني

بيان أهمية القواعد في باب الأسماء والصفات.

القواعد في اللغة: الأساس، واحدتها قاعدة، وقواعِد البيت أساسُه، وفي التنزيل: **{ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنْ الْبَيْتِ}** [البقرة ١٢٧](٣١).

والقاعدة في الاصطلاح هي: "قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها"(٣٢)

أهمية القواعد في فهم العلم وحفظه:

لا ريب أن القواعد لها أهمية بالغة في ضبط المسائل الجزئية المتناثرة في سلك واحد، مما يُسَّهل استذكارها، وحفظها.

يقول الإمام الزركشي: "إن ضبط الأمور المنتشرة المتعددة في القوانين المتحدة هو أوعى لحفظها، وأدعى لضبطها"(٣٣)

---

(٣١) ينظر: تهذيب اللغة (١/ ١٣٧) ولسان العرب (٣/ ٣٦١) كلاهما مادة (قعد).

(٣٢) التعريفات للجرجاني (١٧١).

(٣٣) المنثور في القواعد (١/ ٦٥) وينظر: القواعد لابن رجب (٣) والقواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في فقه الأسرة للشيخ محمد الصواط (١/ ١٢٧).

وقال القرافي منوها بأهمية القواعد، -وهو يتحدث عن القواعد الفقهية-: "وأنت تعلم أن الفقه وإن جل، إذا كان مفترقا تبددت حكمته، وقلَّت طلاوته، وبعدت عند النفوس طلبته، وإذا رتبت الأحكام مخرجه على قواعد الشرع مبنية على مآخذها نهضت الهمم حينئذ لاقتباسها، وأعجبت غاية الإعجاب بتقمص لباسها"(٣٤).

بل قال: "فإن كل فقه لم يخرج على القواعد فليس بشيء"(٣٥).

وقال السعدي بعد ذكره أهمية العلم: "وإذا كان العلم بهذه المثابة فينبغي للإنسان أن يحرص كل الحرص، ويجتهد كل الاجتهاد في تحصيله، وأن يديم الاستعانة بالله في تحصيله، ويبدأ بالأهم فالأهم منه، ومن أهمه: **معرفة أصوله وقواعده التي ترجع مسائله إليها**، ثم قال في منظومة القواعد الفقهية:

فاحرص على فهمك للقواعد جامعة المسائل الشوارد

فترتقي في العلم خيرَ مُرتقى وتقتفي سبل الذي قد وُفِّقا"(٣٦) .

---

(٣٤) الذخيرة (١/ ٣٦).

(٣٥) الذخيرة (١/ ٥٥).

(٣٦) رسالة في القواعد الفقهية (١٠-١١).

كما أن جمع المسائل المتشابهة تحت قاعدة واحدة تنتظمها وتدل عليها يتيح لغير المتخصصين في علوم الشريعة الاطلاع على المسائل الشرعية بشكل سهل ميسر (٣٧).

وإدراكاً لهذه الأهمية للقواعد عُني العلماء في كل فن بجمع المسائل المشتركة في قدر معيَّن تحت قواعد كلية تشملها، فكانت القواعد الأصولية، والقواعد الفقهية، والقواعد الحديثية، والقواعد النحوية ...الخ.

والحاجة ماسة للقواعد في باب الأسماء والصفات، وقد أبدع ابن القيم في تقرير عدة قواعد في هذا الباب في كتابه القيم: (بدائع الفوائد) كما جمع شيخنا محمد العثيمين عليه رحمة الله مصنفا مهما في ذلك وسمه بـ(القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى).

وقد كان هذا البحث لبيان أن هذه القواعد وغيرها ليست من ابتداع أحد معيَّن كما يلبس بعض المبتدعة، فينسبونها إلى ابن تيمية أو تلامذته، أو غيرهم، فهي مستمدة بالاستقراء والتتبع لكتب السلف المبنية على ما ورد في الكتاب وصحيح السنة.

---

(٣٧) ينظر: القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في فقه الأسرة للشيخ محمد الصواط (١/ ١٣٠).

المبحث الأول

قواعد في الاستدلال على الأسماء والصفات.

القاعدة الأولى: إثبات الصفات موقوف على الكتاب وصحيح السنة.

قال ابن خزيمة (ت٣١١): "نحن نثبت لخالقنا جل وعلا صفاته التي وصف الله عز و جل بها نفسه في محكم تنزيله، أو على لسان نبيه المصطفى، مما ثبت بنقل العدل عن العدل موصولا إليه"(٣٨).

وقال أيضاً: "لا نصف معبودنا إلا بما وصف به نفسه إما في كتاب الله أو على لسان نبيه بنقل العدل عن العدل موصولا إليه لا نحتج بالمراسيل ولا بالأخبار الواهية ولا نحتج أيضا في صفات معبودنا بالآراء والمقاييس"(٣٩).

القاعدة الثانية: السنة الصحيحة موافقة لكتاب الله تعالى، ويستحيل التعارض بينهما.

قال ابن خزيمة: "سننه -يعني النبي صلى الله عليه وسلم- إذا ثبتت بنقل العدل عن العدل موصولا إليه لا تكون أبدا إلا موافقة لكتاب الله، حاشا لله أن يكون

(٣٨) التوحيد (١/ ٥٧) وينظر (١/ ٥١ ، ٦٥).

(٣٩) التوحيد (١/ ٣٧).

شيء منها أبدا مخالفا لكتاب الله، أو الشيء منه، فمن ادعىٰ من الجهلة أن شيئا من سنن النبي إذا ثبت من جهة النقل مخالف لشيء من كتاب الله فأنا الضامن بتثبيت صحة مذهبنا علىٰ ما أبوح به منذ أكثر من أربعين سنة"(٤٠).

القاعدة الثالثة: لا تعارض بين خبرين صحيحين.

قال ابن خزيمة: "لا يكون أحد الخبرين مخالفا للخبر الآخر، وهذا مذهبنا في جميع العلوم، أن كل خبرين يجوز أن يؤلف بينهما في المعنىٰ لم يجز أن يقال: هما متضادان متهاتران، علىٰ ما قد بيناه في كتبنا"(٤١).

القاعدة الرابعة: رد المتشابه إلىٰ المحكم.

قال الدارمي (ت٢٨٠) في رده علىٰ المخالف حينما تعلق بأثر يروىٰ عن ابن عباس رضي الله عنهما: "ما بالك تحيد عن المشهور المنصوص من قوله، وتتعلق بالمغمور منه، الملتبس الذي يحتمل المعاني"(٤٢).

القاعدة الخامسة: لا بد من اعتبار دلالة السياق، لأنها مؤثرة في فهم المعنىٰ المراد.

قال الدارمي في رده علىٰ المريسي: "فإذا ادعيت أن اليد عرفت في كلام العرب أنها نعمة، قلنا لك: أجل ولسنا بتفسيرها منك أجهل، غير أن تفسير ذلك يستبين في سياق كلام المتكلم حتىٰ لا يحتاج له من مثلك إلىٰ تفسير، إذا قال الرجل: لفلان

---

(٤٠) التوحيد (١/ ١١٠) وينظر: (١/ ١١٩ ، ٢٦٥).

(٤١) التوحيد (١/ ٢٥٠-٢٥١).

(٤٢) نقض الدارمي (١/ ٤٠١) وانظر: (١/ ٤١٤).

عندي يد أكافئه عليها، علم كل عالم بالكلام أن يد فلان ليست بائنة منه، موضوعة عند المتكلم، وإنما يراد بها النعمة التي يشكر عليها.

وكذلك إذا قال: فلان لي يد وعضد وناصر، علمنا أن فلانا لا يمكنه أن يكون نفس يده عضوه ولا عضده، فإنما عنىٰ به النصرة والمعونة والتقوية، فإذا قال: ضربني فلان بيده، وأعطاني الشيء بيده، وكتب لي بيده، استحال أن يقال ضربني بنعمته، وعلم كل عالم بالكلام أنها اليد التي بها يضرب، وبها يكتب، وبها يعطي، لا النعمة"(٤٣)

وقال أيضاً رداً علىٰ من أوَّل اليد وحملها علىٰ مثل قول الشاعر: "... رأيت يد المعروف بعدك شلت": :وفي يدي الله تعالىٰ اللتين يقول: خلقت بهما آدم، يستحيل أن يصرف إلىٰ غير اليد، لأن المعروف ليس له يدان يقبض بهما ويبسط، ويخلق ويبطش، فيقال: يد المعروف مثلا، ولا يقال: فعل المعروف بيديه كذا، وخلق بيديه كذا، وكتب بيديه كذا، كما يقال: خلق الله آدم بيده، وكتب التوراة بيده، ذاك في سياق القول بين معقول، وهذا في سياق القول بين معقول، من صرف منهما شيئا إلىٰ غير معناه المعقول جهل ولم يعقل"(٤٤)

---

(٤٣) نقض الدارمي (١/ ٢٨٩) وانظر: (١/ ٣٤٠) و (١/ ٣٦٠).

(٤٤) نقض الدارمي (٢/ ٧٠٠).

وقال أيضاً: "وإنما يصرف كل معنى إلى المعنى الذي ينصرف إليه ويحتمله في سياق القول"(٤٥).

القاعدة السادسة: بعض تأويلات المتكلمين وإن كانت تحتملها بعض النصوص، إلا أنها لا تطرد في كل نص وردت فيه الصفة، فثمة نصوص ألفاظها وسياقاتها لا تحتمل التأويل.

قال الدارمي بعد أن أورد جملة من النصوص: "فانظر أيها المريسي في ألفاظ ما رويت عن رسول الله الذي أقررت بأنه قاله، هل تحتمل ألفاظه التأويل الذي ذهبت إليه؟"(٤٦).

وقال أيضاً في رده على المريسي عندما أَوَّل الكرسي: "قد عرضنا كلامك على كلام من مضى، ومن غبر من العلماء، فما فوجدنا أحدا على مذهبك، وعرضناه على لغات العرب والعجم فلم يحتمل شيء منها شيئا من كلامك ... وسنذكر لك آثارا مما جاء عن رسول الله وأصحابه في الكرسي لتنظر في ألفاظها هل تدل على شيء من أغلوطاتك هذه...)(٤٧).

---

(٤٥) نقض الدارمي (١/ ٣٤٤).

(٤٦) نقض الدارمي (١/ ٤٠٩).

(٤٧) نقض الدارمي (١/ ٤١٥-٤١٦).

المبحث الثاني

قواعد في تقرير الأسماء والصفات.

القاعدة الأولىٰ: يجب التسليم لخبر الله تعالىٰ، وخبر رسوله صلىٰ الله عليه وسلم، وفهمه علىٰ ما أراد الله ورسوله صلىٰ الله عليه وسلم، فإن لم نفهمه سلَّمنا له، وآمنا به، ووكلنا علمه إلىٰ عالِمِه.

قال الطحاوي بعد أن قرر رؤية المؤمنين لربهم في الجنة: "وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن الرسول صلىٰ الله عليه و سلم فهو كما قال، ومعناه علىٰ ما أراد، لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلَّم لله عز وجل، ولرسوله صلىٰ الله عليه و سلم، ورد علم ما اشتبه عليه إلىٰ عالمه.

ولا تثبت قدم الإسلام إلا علىٰ ظهر التسليم والاستسلام، فمن رام علم ما حُظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان، فيتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار، موسوسا تائها زائغا شاكاً، لا مؤمنا مصدقاً، ولا جاحدا مكذبا"(٤٨)

---

(٤٨) العقيدة الطحاوية (٩-١٠).

القاعدة الثانية: يجب إثبات ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله صلىٰ الله عليه وسلم، ونفي ما نفاه الله عن نفسه، أو نفاه عنه رسوله صلىٰ الله عليه وسلم، والتوقف فيما لم يرد إثباته ولا نفيه.

قال عبد العزيز الكناني: "علىٰ الخلق جميعاً أن يثبتوا ما أثبت الله، وينفوا ما نفىٰ الله، ويمسكوا عما أمسك الله"(٤٩).

وقال ابن قتيبة (ت٢٧٦): "فنحن نقول كما قال الله تعالىٰ، وكما قال رسوله، ولا نتجاهل، ولا يحملنا ما نحن فيه من نفي التشبيه علىٰ أن ننكر ما وصف به نفسه، ولكنا لا نقول: كيف اليدان؟ وإن سُئلنا نقتصر علىٰ جملة ما قال، ونمسك عما لم يقل"(٥٠).

وقال البربهاري (ت٣٢٩): "ولا يتكلم في الرب إلا بما وصف به نفسه عز و جل في القرآن، وما بين رسول الله صلىٰ الله عليه و سلم لأصحابه"(٥١).

القاعدة الثالثة: المضاف إلىٰ الله: إذا كان عيناً قائمة بنفسها فهي خلق الله، وليست صفة له، كقولك: بيت الله.

وإذا كان المضاف معنىٰ لا يقوم بنفسه، ولم يكن جسماً مستقلاً، فهو صفة له تعالىٰ، كقولك: كلام الله.

---

(٤٩) الحيدة (٤٦).

(٥٠) الاختلاف في اللفظ (٢٣٦) مطبوع ضمن كتاب عقائد السلف للنشار.

(٥١) شرح السنة (٤٠).

قال الدارمي: "لا يقاس روح الله، وبيت الله، وعبد الله، المجسمات، المخلوقات ، القائمات، المستقلات بأنفسهن، اللاتي كن بكلام الله وأمره، لم يخرج شيء منها من الله، ككلامه الذي خرج منه، لأن هذا المخلوق قائم بنفسه وعينه وحليته وجسمه، لا يشك أحد في شيء منها أنه غير الله، وأنه ليس شيء منها لله صفة.

والقرآن كلامه الذي منه خرج، وبه تكلم، لم يقم بنفسه جسما غير الله، قائما يحس أو يحس حتى تقيمه القراءة والألسن، فإذا زالت عنه القراءة خفي، فلم يحس منه بشيء، فلم يقم له عين، إلا أن يبين بكتاب يكتب، فبين روح الله، وبيت الله، وعبد الله، والقرآن الذي هو نفس كلام الله، الخارج من ذاته، بون بعيد"(٥٢).

وعلل الطبري ما قرره عن القرآن بأنه ليس بخالق ولا مخلوق بقوله: "لأن الكلام لا يجوز أن يكون كلاماً إلا لمتكلم، لأنه ليس بجسم فيقوم بذاته قيام الأجسام بأنفسها... وأنه صفة، والصفات لا تقوم بأنفسها، وإنما تقوم بالموصوف به، كالألوان والطعوم والأراييح والشم، لا يقوم شيء من ذلك بذاته ونفسه، وإنما يقوم بالموصوف به، فكذلك الكلام صفة من الصفات لا تقوم إلا بالموصوف بها".(٥٣)

القاعدة الرابعة: الكيف في الصفات غير معلوم، لأن الله أخبرنا أنه متصف بالصفات، ولم يخبرنا عن كيفية هذه الصفات، فنقف حيث وقف النص.

---

(٥٢) نقض الدارمي (١/ ٥٤٩) والرد على الجهمية له (٩٣).

(٥٣) التبصير في معالم الدين (٢٠٠).

قال الشافعي (ت٢٠٤): "هذه المعاني التي وصف الله عز وجل بها نفسه، ووصفه بها رسوله صلىٰ الله عليه وسلم، لا يُدرك حقيقة ذلك بالفكر والرؤية"(٥٤)

وقال الدارمي: "لا نكيف مجيئه وإتيانه أكثر مما وصف الناطق من كتابه ثم ما وصف رسوله"(٥٥).

وقال ابن قتيبة عن نصوص الصفات: "نؤمن بما صحَّ منها بنقل الثقات لها ... من غير أن نقول في ذلك بكيفية، أو بحد، أو أن نقيس علىٰ ما جاء ما لم يأت، فنرجوا أن نكون في ذلك القول والعقد علىٰ سبيل النجاة غداً، إن شاء الله تعالىٰ)(٥٦).

وقال ابن خزيمة عن أحاديث نزول الرب جلَّ وعلا: "رواها علماء الحجاز والعراق عن النبي في نزول الرب جل وعلا إلىٰ السماء الدنيا كل ليلة نشهد شهادة مقر بلسانه مصدق بقلبه مستيقن بما في هذه الأخبار من ذكر نزول الرب، من غير أن نصف الكيفية، لأن نبينا المصطفىٰ لم يصف لنا كيفة نزول خالقنا إلىٰ سماء الدنيا، وأعلمنا أنه ينزل، والله جل وعلا لم يترك ولا نبيه عليه السلام بيان ما بالمسلمين الحاجة إليه من أمر دينهم، فنحن قائلون مصدقون بما في هذه الأخبار

---

(٥٤) اعتقاد الإمام الشافعي، رواية أبي طالب العشاري (١٨).

(٥٥) نقض الدارمي (٢/ ٦٨٠).

(٥٦) الاختلاف في اللفظ (٢٤٣) مطبوع ضمن كتاب عقائد السلف للنشار.

من ذكر النزول، غير متكلفين القول بصفته أو بصفة الكيفية، إذ النبي لم يصف لنا كيفية النزول"(٥٧).

وقال البربهاري "ولا يقول في صفات الرب تعالىٰ: كيف؟ ولمَ؟ إلا شاك في الله"(٥٨).

القاعدة الخامسة: يجب إثبات الصفات مع نفي التشبيه.

قال الشافعي: "نثبت هذه الصفات، وننفي التشبيه، كما نفىٰ ذلك عن نفسه تعالىٰ ذكره، فقال: **{ليس كمثله شيء وهو السميع البصير}**"(٥٩)

وقال الدارمي: "ليس كمثله شيء من خلقه فنشبه منه فعلاً، أو صفة، بفعالاهم، وصفتهم"(٦٠).

وقال الطبري (ت٣١٠) عن الصفات: "الصواب من هذا القول عندنا: أن نثبت حقائقها علىٰ ما نعرف من جهة الإثبات، ونفي التشبيه، كما نفىٰ ذلك عن نفسه جل ثناؤه فقال: **{ليس كمثله شيء وهو السميع البصير}**"(٦١).

---

(٥٧) التوحيد (١/ ٢٨٩-٢٩٠).

(٥٨) شرح السنة (٤١).

(٥٩) اعتقاد الإمام الشافعي، رواية أبي طالب العشاري (١٨).

(٦٠) الرد علىٰ الجهمية (٩٣).

(٦١) التبصير في معالم الدين (١٤٠) وينظر: (١٤٢ ، ١٤٤).

وقال ابن خزيمة: "فأما احتجاج الجهمية على أهل السنة والآثار في هذا النحو بقوله **{ليس كمثله شيء}** فمن القائل إن لخالقنا مثلا، أو إن له شبيها، وهذا من التمويه على الرعاع والسفل، يموهون بمثل هذا على الجهال، يوهمونهم أن من وصف الله بما وصف به نفسه في محكم تنزيله أو على لسان نبيه فقد شبه الخالق بالمخلوق، وكيف يكون يا ذوى الحجا خلقه مثله؟!.

نقول: الله القديم لم يزل، والخلق محدث مربوب، والله الرازق، والخلق مرزوقون، والله الدائم الباقي، وخلقه هالك غير باق، والله الغني عن جميع خلقه، والخلق فقراء إلى الله خالقهم، وليس في تسميتنا بعض الخلق ببعض أسامي الله بموجب عند العقلاء الذين يعقلون عن الله خطابه أن يقال: إنكم شبهتم الله بخلقه، إذ أوقعتم بعض أسامي الله على خلقه"(٦٢).

وقال أيضاً: "فإن كان علماء الآثار الذين يصفون الله بما وصف به نفسه، -وبما جاء- وعلى لسان نبيه مشبهة، على ما يزعم الجهمية المعطلة فكل أهل القبلة إذا قرؤا كتاب الله فآمنوا به بإقرار باللسان وتصديق بالقلب، وسموا الله بهذه الأسامي التي خبر الله بها أنها له أسامي، وسموا هؤلاء المخلوقين بهذه الأسامي التي سماهم الله بها هم مشبهة!

فعود مقالتهم هذه توجب أن على أهل التوحيد الكفر بالقرآن وترك الإيمان به، وتكذيب القرآن بالقلوب، والإنكار بالألسن، فأقذر بهذا من مذهب، وأقبح بهذه

---

(٦٢) التوحيد (١/ ٦٥).

الوجوه عندهم، عليهم لعائن الله، وعلىٰ من ينكر جميع ما وصف الله به نفسه في محكم تنزيله، والكفر بجميع ما ثبت عن نبينا المصطفىٰ بنقل أهل العدالة موصولا إليه في صفات الخالق جل وعلا"(٦٣).

وقال الطحاوي: "من لم يتوق النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه، فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية"(٦٤).

القاعدة السادسة: مجرد النفي لا يدل علىٰ المدح والثناء.

قال عبد العزيز الكناني (ت٢٤٠) في الحيدة: "نفي السوء لا تثبت به المدحة، ... فقولي: هذه الاسطوانة لا تجهل، ليس هو إثبات العلم لها ... فمن أثبت العلم نفىٰ الجهل، ومن نفىٰ الجهل لم يثبت العلم"(٦٥).

القاعدة السابعة: من أنكر شيئاً من الأسماء والصفات الثابتة بعد قيام الحجة عليه فهو كافر بالله عز وجل.

قال الشافعي: "لله تبارك وتعالىٰ أسماءٌ وصفات جاء بها في كتابه، وأخبر بها نبيه صلىٰ الله عليه وسلم أمته، لا يسع أحد من خلق الله عز وجل -قامت عليه الحجة أن القرآن نزل به، وصحَّ عنده بقول النبي صلىٰ الله عليه وسلم فيما روىٰ عنه

---

(٦٣) التوحيد (٨١).

(٦٤) العقيدة الطحاوية (١٠).

(٦٥) الحيدة (٤٦) بتصرف يسير.

العدل- خلافه، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه، فهو كافر بالله عز وجل"(٦٦).

وقال الطبري بعد أن ذكر جملة من نصوص الصفات: "هذه المعاني التي وصفتُ ونظائرها، مما وصف الله عز وجل بها نفسه، أو وصفه بها رسوله صلى الله عليه وسلم، مما لا تُدرك حقيقة علمه بالفكر والرويَّة، ولا نكفر بالجهل بها أحداً إلا بعد انتهائها إليه"(٦٧).

القاعدة الثامنة: من شبه الله تعالى بخلقه فقد كفر.

قال الطحاوي (ت٣٢١): "ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر"(٦٨).

---

(٦٦) اعتقاد الإمام الشافعي، رواية أبي طالب العشاري (١٦) وقريب جداً من هذا النص في التبصير في معالم الدين للطبري (١٣٤).

(٦٧) التبصير في معالم الدين (١٤٠) وينظر: (١٣٤).

(٦٨) العقيدة الطحاوية (٩).

المبحث الثالث

قواعد في الرد على المخالفين في الأسماء والصفات.

القاعدة الأولى: "لا تقاس أسماء الله بأسماء الخلق، لأن أسماء الخلق مخلوقة مستعارة، وليست أسماؤهم نفس صفاتهم، بل هي مخالفة لصفاتهم، وأسماء الله صفاته، ليس شيء مخالفا لصفاته، ولا شيء من صفاته مخالفا للأسماء"(٦٩).

قال الدارمي" فمن ادعى أن صفة من صفات الله تعالى مخلوقة أو مستعارة فقد كفر وفجر، لأنك إذا قلت: الله فهو الله، وإذا قلت: الرحمن فهو الرحمن وهو الله، وإذا قلت: الرحيم فهو كذلك، وإذا قلت: حكيم حميد مجيد جبار متكبر قاهر قادر فهو كذلك، وهو الله سواء، لا يخالف اسم له صفته ولا صفته اسما.

وقد يسمى الرجل حكيما وهو جاهل، وحكما وهو ظالم، وعزيزا وهو حقير، وكريما وهو لئيم،وصالحا وهو طالح، وسعيدا وهو شقي، ومحمودا وهو مذموم، وحبيبا وهو بغيض، وأسدا وحمارا وكلبا وجديا وكليبا وهرا وحنظلة وعلقمة وليس كذلك"(٧٠).

---

(٦٩) نقض الدارمي (١/ ١٦١) وانظر: (١/ ١٥٨ – ١٥٩).

(٧٠) نقض الدارمي (١/ ١٦١-١٦٢).

القاعدة الثانية: "والله -تبارك وتعالى اسمه- كأسمائه سواء، لم يزل كذلك، ولا يزال، لم تحدث له صفة ولا اسم، لم يكن كذلك قبل الخلق، كان خالقا قبل المخلوقين، ورازقا قبل المرزوقين، وعالما قبل المعلومين، وسميعا قبل أن يسمع أصوات المخلوقين، وبصيرا قبل أن يرى أعيانهم مخلوقة"(٧١).

القاعدة الثالثة: القول بأن أسماء الله محدثة مخلوقة إلحاد بها وتكذيب لها(٧٢)..

القاعدة الرابعة: القول في الصفات كالقول في الذات.

قال الدارمي: "كما أنه ليس كمثله شيء، فليس كيده يد"(٧٣) .

وقال أيضاً: "فكما أنه ليس كمثله شيء، فليس ككلامه كلام"(٧٤).

قال أيضاً: (فنفس الله هو الله، والنفس تجمع الصفات كلها، فإذا نفيت النفس نفيت الصفات، وإذا نفيت الصفات كان لا شيء)(٧٥).

القاعدة الخامسة: القول في بعض الصفات كالقول في بعض(٧٦).

---

(٧١) نقض الدارمي (١/ ١٦٢) وانظر: (١/ ١٨٥).

(٧٢) ينظر: نقض الدارمي (١/ ١٦٦) و (١/ ١٨٤).

(٧٣) نقض الدارمي (١/ ٢٩٩) وانظر: (٦٨٩).

(٧٤) الرد على الجهمية (٢٠).

(٧٥) نقض الدارمي (٢/ ٨٤٧-٨٤٨).

(٧٦) التبصير في معالم الدين (١٤٣-١٤٦).

القاعدة السادسة: لا يستقيم في كلام العرب أن يُقال لمن لم يكن من ذوي الأيدي: (ذلك بما كسبت يداه) أو (بيده الطلاق) أو (بيده الأمر) فلا يقال مثلاً: (بيد الساعة كذا وكذا) و (بيد العذاب كذا وكذا).

وهذا بخلاف قولك:(بين يدي الساعة) و (وبين يدي العذاب) فذلك جائز لمن كان من ذوي الأيدي، وممن ليس من ذوي الأيدي، لأن معناه: أمامه، وقدامه، وبين يديه.

قال الدارمي رداً على المريسي -حين قال نافياً صفة اليدين لله تعالى بالتأويل الباطل-: " أليس يقال لرجل مقطع اليدين من المنكبين، إذ هو كفر بلسانه: إن كفره ذلك بما كسبت يداه، وإن لم يكن كفره بيديه"- : "ويلك إنما يقال لمن كفر بلسانه وليست له يدان: ذلك بما كسبت يداه، مثلا معقولا، يقال ذلك للأقطع وغير الأقطع من ذوي الأيدي، غير أنه لا يضرب هذا المثل ولا يقال ذلك إلا لمن هو من ذوي الأيدي، أو كان من ذوي الأيدي قبل أن تقطعا، والله بزعمك لم يكن قط من ذوي الأيدي، فيستحيل في كلام العرب أن يقال لمن ليس بذي يدين، أو لم يك قط ذا يدين: إن كفره وعمله بما كسبت يداه، وقد يجوز أن يقال: بيد فلان أمري، ومالي، وبيده الطلاق، والعتاق، والأمر، وما أشبهه، وإن لم تكن هذه الأشياء موضوعة في كفه، بعد أن يكون المضاف إلى يده من ذوي الأيدي، فإن لم يكن المضاف إلى يده من ذوي الأيدي يستحيل أن يقال: بيده شيء من الأشياء.

وقد يقال: بين يدي الساعة كذا وكذا، وكما قال الله تعالى: **{بين يدي عذاب شديد}** وكقوله: **{فجعلناها نكالا لما بين يديها وما خلفها}** وكما قال الله تعالى: **{مصدقا لما بين يديه}** فيجوز أن يقال: بين يدي كذا وكذا كذا وكذا لما هو من ذوي الأيدي، وممن ليس من ذوي الأيدي.

ولا يجوز أن يقال: بيده إلا لمن هو من ذوي الأيدي، لأنك إذا قلت: بيد الساعة كذا وكذا، كما قلت: بين يديها، استحال، وبيد العذاب كذا وكذا، وبيد القرآن الذي هو مصدقا لما بين يديه كذا وكذا، أو بيد القرية التي جعلها نكالا كذا وكذا، استحال ذلك كله، ولا يستحيل أن يقال: بين يديك، لأنك تعني أمامه وقدامه وبين يديه، فلذلك يجوز أن يقال: للأقطع إذا كفر بلسانه: إنه بما كسبت يداه، لأنه كان من ذوي الأيدي، قطعتا أو كانتا معه .

ويستحيل أن يقال: بما كسبت يد الساعة، ويد العذاب، ويد القرآن، لأنه لا يقال بيد شيء شيء إلا وذلك الشيء معقول في القلوب أنه من ذوي الأيدي، وأنت أول ما نفيت عن الله يديه أنه ليس بذي يدين ولم يكن قط له يدان، ثم قلت: بيد الله كذا وكذا، (وخلقت آدم بيدي[٧٧]) ولا يدان له عندك، فهذا محال في كلام العرب لا شك فيه، أو سم شيئا يخالف دعوانا.

وكذلك الحجة عليك فيما احتججت به أيضا في نفي يدي الله عنه، أنه عندك كقول الناس في الأمثال: (يداك أوكتا، وفوك نفخ) وكقول الله: **{بيده عقدة**

---

(٧٧) هكذا في الأصل، فلعله قصد حكاية حديث، ولذا وضعت هذه الجملة بين قوسين.

النكاح} فادعيت أن العقدة بعينها ليست موضوعة في كفه، ويجوز أن يقال ذلك في الكلام، فقلتُ لك: أجل أيها الجاهل ،هذا يجوز لَمَّا أن الموصوف بهما من ذوي الأيدي، فلذلك جاز، ولولا ذاك لم يجز، ولو لم يكن للذي بيده عقدة النكاح، ولا للموكي ولا للنافخ يدان، أو لم يكونوا من ذوي الأيدي، كمعبودك في نفسك لم يجز أن يقال بيده.

ولو لم يكن لله تعالى يدان بهما خلق آدم ... كما ادعيت، لم يجز أن يقال: **{بيدك الخير}** **{وأن الفضل بيد الله}** **و** **{تبارك الذي بيده الملك}** للمذهب الذي فسرنا، فإن كنت لا تحسن العربية فسل من يحسنها ثم تكلم"(٧٨).

القاعدة السابعة: لا يستقيم في كلام العرب أن يُقال لشيء: هو سميع بصير، إلا وذلك الشيء من ذوي الأسماع والأبصار.

قال الدارمي رداً على المريسي -حينما قال نافياً صفتي السمع والبصر لله تعالى بالتأويل الباطل: " قوله: **{بصير بالعباد}** يعني: عالم بهم، لا أنه يبصرهم ببصر، ولا ينظر إليهم بعين، فقد يقال لأعمى: ما أبصره، أي: ما أعلمه، وان كان لا يبصر بعين"- قال الدارمي: "لا يستقيم في كلام العرب أن يقال لشيء: هو سميع بصير إلا وذلك الشيء موصوف بالسمع والبصر، من ذوي الأعين والأسماع والأبصار، والأعمى من ذوي الأعين، وإن كان قد حجب.

---

(٧٨) نقض الدارمي (١/ ٢٣٥-٢٣٩).

فإن كنت تنكر ما قلنا فسم شيئا من الأشياء التي ليست لها أسماع وأبصار، هل يجوز أن يقال: هو سميع بصير؟، ونحن نقول: الله سميع بصير، ثم نفيت عنه السمع والبصر اللذين هما السمع والبصر، ونفيت عنه العين، وكما يستحيل هذا في الأشياء التي ليست لها أسماع وأبصار، فهو في الله السميع البصير أشد استحالة"(٧٩) .

وقال الطبري: "يقال: الله سميع بصير، له سمع وبصر، إذ لا يُعقل مسمًّىٰ سميعاً بصيراً في لغة ولا عقل في النشوء والعادة والمتعارف إلا من له سمع وبصر"(٨٠).

القاعدة الثامنة: لا يستقيم في كلام العرب أن يُقال لشيء: أقبل بوجهه، وهو ليس من ذوي الوجوه.

قال الدارمي تعليقا علىٰ حديث: **(إن العبد إذا قام يصلي أقبل الله عليه بوجهه)** ورداً علىٰ المخالف المنكر لصفة الوجه: (لا يقال لشيء ليس من ذوي الوجوه: أقبل بوجهه علىٰ إنسان أو غيره إلا والمقبل بوجهه من ذوي الوجوه، وقد يجوز أن يقال: للثوب وجه، والحائط، ولا يجوز أن يقال: أقبل الثوب بوجهه علىٰ المشتري، وأقبل الحائط بوجهه علىٰ فلان، لا يقال: أقبل بوجهه علىٰ شيء، إلا من له القدرة علىٰ

(٧٩) نقض الدارمي (١/ ٣٠٠ ، ٣٠١).

(٨٠) التبصير في معالم الدين (١٤٢).

الإقبال، وكل قادر على الإقبال ذو وجه، هذا معقول مفهوم في كلام العرب"(٨١).

القاعدة التاسعة: "لا يجوز في كلام العرب أن يوصف أحد بكلاية إلا وذلك الكالي من ذوي الأعين".

قال الدارمي رداً على المعارض حينما أورد تفسير قوله تعالى: **{فإنك بأعيننا}** أي: بحفظنا وكلاءتنا، قال الدارمي: معناه: (بحفظنا وكلاءتنا بأعيننا، لأنه لا يجوز في كلام العرب أن يوصف أحد بكلاية إلا وذلك الكالي من ذوي الأعين، فإن جهلت فسم شيئا من غير ذوي الأعين يوصف بالكلاية، وإنما أصل الكلاية من أجل النظر، وقد يكون الرجل كاليا من غير نظر، ولكنه لا يخلو أن يكون من ذوي الأعين، وكذلك معنى قولك عين الله فافهم)(٨٢).

القاعدة العاشرة: الاتفاق في الأسماء لا يلزم منه الاتفاق في الحقائق والمسميات.

قال الدارمي عن الله عز وجل: "إنه ملك كريم عليم حكيم حليم رحيم لطيف مؤمن عزيز جبار متكبر.

---

(٨١) نقض الدارمي (٢/ ٧٢٣).

(٨٢) نقض الدارمي (٢/ ٨٣١).

وقد يجوز أن يُدعىٰ البشر ببعض هذه الأسماء، وإن كانت مخالفة لصفاتهم، فالأسماء فيها متفقة، والتشبيه والكيفية مفترقة، كما يقال: ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء، يعني في الشبه والطعم والذوق والمنظر واللون، فإذا كان كذلك فالله أبعد من الشبه وأبعد"(٨٣).

وقال ابن خزيمة: "والمعطلة من الجهمية تنكر كل صفة لله جل وعلا وصف بها نفسه في محكم تنزيله أو علىٰ لسان نبيه لجهلهم بالعلم وقال عز و جل أرأيت من اتخذ إلهه هواه أفأنت تكون عليه وكيلا أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلا

فأعلم الله عز و جل أن من لا يسمع ولا يعقل كالأنعام بل هم أضل سبيلا فمعبود الجهمية عليهم لعائن الله كالأنعام التي لا تسمع ولا تبصر

والله قد ثبت لنفسه أنه يسمع ويرىٰ والمعطلة من الجهمية تنكر كل صفة لله وصف بها نفسه في محكم تنزيله أو علىٰ لسان نبيه لجهلهم بالعلم وذلك أنهم وجدوا في القرآن أن الله قد أوقع أسماء من أسماء صفاته علىٰ بعض خلقه فتوهموا لجهلهم بالعلم أن من وصف الله بتلك الصفة التي وصف الله بها نفسه قد شبهه بخلقه فاسمعوا يا ذوىٰ الحجا ما أبين من جهل هؤلاء المعطلة

أقول وجدت الله وصف نفسه في غير موضع من كتابه فأعلم عباده المؤمنين أنه سميع بصير فقال: **{وهو السميع البصير}** وذكر عز و جل الإنسان فقال: **{فجعلناه**

---

(٨٣) نقض الدارمي (١/ ٣٠٣).

سميعا وبصيرا} وأعلمنا جل وعلا أنه يرىٰ فقال: **{وقل اعملوا فسيرىٰ الله عملكم ورسوله والمؤمنون}** وقال لموسىٰ وهارون عليهما السلام: **{إنني معكما أسمع وأرىٰ}** فأعلم عز و جل أنه يرىٰ أعمال بني آدم وأن رسوله وهو بشر يرىٰ أعمالهم أيضا وقال: **{أو لم يروا إلىٰ الطير مسخرات في جو السماء}** وبنو آدم يرون أيضا الطير مسخرات في جو السماء وقال عز و جل: **{واصنع الفلك بأعيننا} وقال: {تجرىٰ بأعيننا} وقال: {واصبر لحكم ربك فإنك بأعيننا}** فثبت ربنا عز و جل لنفسه عينا وثبت لبني آدم أعينا فقال: **{ترىٰ أعينهم تفيض من الدمع}**

فقد خبرنا ربنا أن له عينا وأعلمنا أن لبني آدم أعينا وقال لإبليس عليه لعنة الله **{ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدىٰ} وقال {بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء} وقال {والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه}** فثبت ربنا جل وعلا لنفسه يدين وخبرنا أن لنبي آدم يدين فقال: **{ذلك بما قدمت أيديكم} وقال {ذلك بما قدمت يداك} وقال {إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم} وقال {الرحمن علىٰ العرش استوىٰ}**

وخبرنا أن ركبان الدواب يستوون علىٰ ظهورها وقال في ذكر سفينة نوح **{واستوت علىٰ الجودىٰ}** أفيلزم ذوىٰ الحجا عند هؤلاء الفسقة أن من ثبت لله ما ثبت الله في هذا الآي أن يكون مشبها خالقه بخلقه حاش لله أن يكون هذا تشبيها كما ادعوا لجهلهم بالعلم.

نحن نقول إن الله سميع بصير كما أعلمنا خالقنا وبارؤنا ونقول من له سمع وبصر من بني آدم فهو سميع بصير ولا نقول أن هذا تشبيه المخلوق بالخالق

ونقول أن لله عز و جل يدين يمينين لا شمال فيهما قد أعلمنا الله تبارك وتعالى أن له يدين وخبرنا نبينا أنهما يمينان لا شمال فيهما.

ونقول إن من كان من بني آدم سليم الجوارح والأعضاء فله يدان يمين وشمال

ولا نقول إن يد المخلوقين كيد الخالق عز ربنا عن أن تكون يده كيد خلقه وقد سمى الله لنا نفسه عزيزا وسمى بعض الملوك عزيزا فقال **{وقال نسوة في المدينة امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه}** وسمى إخوة يوسف أخاهم يوسف عزيزا فقالوا: **{يا أيها العزيز إن له أبا شيخا كبيرا} وقال {قالوا يا أيها العزيز مسنا وأهلنا الضر}** فليس عزة خالقنا العزة التي هي صفة من صفات ذاته كعزة المخلوقين الذين أعزهم الله بها ولو كان كل اسم سمى الله لنا به نفسه وأوقع ذلك الاسم على بعض خلقه كان ذلك تشبيه الخالق بالمخلوق على ماتوهم هؤلاء الجهلة من الجهمية لكان كل من قرأ القرآن وصدقة بقلبه أنه قرآن ووحي وتنزيل قد شبه خالقه بخلقه.

وقد أعلمنا ربنا تبارك وتعالى أنه الملك وسمى بعض عبيده ملكا فقال: **{وقال الملك ائتوني به}** وأعلمنا جل جلاله أنه العظيم وسمى بعض عبيدة عظيما فقال: **{وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم}** وسمى الله بعض خلقه عظيما فقال: **{وهو رب العرش العظيم}** فالله العظيم وأوقع اسم العظيم على عرشه

والعرش مخلوق وربنا الجبار المتكبر فقال: **{السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر}** وسمىٰ بعض الكفار متكبرا جبارا فقال: **{كذلك يطبع الله علىٰ كل قلب متكبر جبار}**.

وبارؤنا عز و جل الحفيظ العليم وخبرنا أن يوسف عليه السلام قال للملك: **{اجعلني علىٰ خزائن الأرض إني حفيظ عليم}** وقال **{وبشروه بغلام عليم}** وقال **{بغلام حليم}** فالحليم والعليم اسمان لمعبودنا جل وعلا قد سمىٰ الله بهما بعض بني آدم ولو لزم يا ذوىٰ الحجا أهل السنة والآثار إذا أثبتوا لمعبودهم يدين كما ثبتهما الله لنفسه وثبتوا له نفسا عز ربنا وجل وأنه سميع بصير يسمع ويرىٰ ما ادعىٰ هؤلاء الجهلة عليهم أنهم مشبهة للزم كل من سمىٰ الله ملكا أو عظيما ورؤوفا ورحيما وجبارا ومتكبرا أنه قد شبه خالقه عز و جل بخلقه حاش لله أن يكون من وصف الله جل وعلا بما وصف الله به نفسه في كتابه أو علىٰ لسان نبيه المصطفىٰ مشبها خالقه بخلقه"(٨٤).

(٨٤) التوحيد (١/ ٥٨-٦٤) وينظر: (١/ ٥٤-٥٦ ، ٦٥-٨١ ، ١٠٨-١٠٩ ، ١٩٦).

القواعد مجردة عن النقول

قواعد في الاستدلال على الأسماء والصفات.

القاعدة الأولى: إثبات الصفات موقوف على الكتاب وصحيح السنة.

القاعدة الثانية: السنة الصحيحة موافقة لكتاب الله تعالى، ويستحيل التعارض بينهما.

القاعدة الثالثة: لا تعارض بين خبرين صحيحين.

القاعدة الرابعة: رد المتشابه إلى المحكم.

القاعدة الخامسة: لا بد من اعتبار دلالة السياق، لأنها مؤثرة في فهم المعنى المراد.

القاعدة السادسة: بعض تأويلات المتكلمين وإن كانت تحتملها بعض النصوص، إلا أنها لا تطرد في كل نص وردت فيه الصفة، فثمة نصوص ألفاظها وسياقاتها لا تحتمل التأويل.

قواعد في تقرير الأسماء والصفات.

القاعدة الأولى: يجب التسليم لخبر الله تعالى، وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم، وفهمه على ما أراد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، فإن لم نفهمه سلَّمنا له، وآمنا به، ووكلنا علمه إلى عالِمِه.

القاعدة الثانية: يجب إثبات ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله صلى الله عليه وسلم، ونفي ما نفاه الله عن نفسه، أو نفاه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم، والتوقف فيما لم يرد إثباته ولا نفيه.

القاعدة الثالثة: المضاف إلى الله: إذا كان عيناً قائمة بنفسها فهي خلق الله، وليست صفة له، كقولك: بيت الله.

وإذا كان المضاف معنى لا يقوم بنفسه، ولم يكن جسماً مستقلاً، فهو صفة له تعالى، كقولك: كلام الله.

القاعدة الرابعة: الكيف في الصفات غير معلوم، لأن الله أخبرنا أنه متصف بالصفات، ولم يخبرنا عن كيفية هذه الصفات، فنقف حيث وقف النص.

القاعدة الخامسة: يجب إثبات الصفات مع نفي التشبيه.

القاعدة السادسة: مجرد النفي لا يدل على المدح والثناء.

القاعدة السابعة: من أنكر شيئاً من الأسماء والصفات الثابتة بعد قيام الحجة عليه فهو كافر بالله عز وجل.

القاعدة الثامنة: من شبه الله تعالىٰ بخلقه فقد كفر.

قواعد في الرد علىٰ المخالفين في الأسماء والصفات.

القاعدة الأولىٰ: "لا تقاس أسماء الله بأسماء الخلق، لأن أسماء الخلق مخلوقة مستعارة، وليست أسماؤهم نفس صفاتهم، بل هي مخالفة لصفاتهم، وأسماء الله صفاته، ليس شيء مخالفا لصفاته، ولا شيء من صفاته مخالفا للأسماء".

القاعدة الثانية: "والله -تبارك وتعالىٰ اسمه- كأسمائه سواء، لم يزل كذلك، ولا يزال، لم تحدث له صفة ولا اسم، لم يكن كذلك قبل الخلق، كان خالقا قبل المخلوقين، ورازقا قبل المرزوقين، وعالما قبل المعلومين، وسميعا قبل أن يسمع أصوات المخلوقين، وبصيرا قبل أن يرىٰ أعيانهم مخلوقة".

القاعدة الثالثة: القول بأن أسماء الله محدثة مخلوقة إلحاد بها وتكذيب لها..

القاعدة الرابعة: القول في الصفات كالقول في الذات.

القاعدة الخامسة: القول في بعض الصفات كالقول في بعض.

القاعدة السادسة: لا يستقيم في كلام العرب أن يُقال لمن لم يكن من ذوي الأيدي: (ذلك بما كسبت يداه) أو (بيده الطلاق) أو (بيده الأمر) فلا يقال مثلاً: (بيد الساعة كذا وكذا) و (بيد العذاب كذا وكذا).

وهذا بخلاف قولك:(بين يدي الساعة) و (وبين يدي العذاب) فذلك جائز لمن كان من ذوي الأيدي، وممن ليس من ذوي الأيدي، لأن معناه: أمامه، وقدامه، وبين يديه.

القاعدة السابعة: لا يستقيم في كلام العرب أن يُقال لشيء: هو سميع بصير، إلا وذلك الشيء من ذوي الأسماع والأبصار.

القاعدة الثامنة: لا يستقيم في كلام العرب أن يُقال لشيء: أقبل بوجهه، وهو ليس من ذوي الوجوه.

القاعدة التاسعة: "لا يجوز في كلام العرب أن يوصف أحد بكلاية إلا وذلك الكالي من ذوي الأعين".

القاعدة العاشرة: الاتفاق في الأسماء لا يلزم منه الاتفاق في الحقائق والمسميات.

الخاتمة

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فقد تم بحمد الله وتوفيقه هذا البحث المتواضع، وقد خرجت بالنتائج الآتية:

-ضرورة الاهتمام بالقواعد في سائر العلوم، وفي علم العقيدة على وجه الخصوص، فهي تعين على حفظ العلم وتصور مسائله.

-أن السلف وضعوا عدة قواعد في باب الأسماء والصفات، تتعلق بثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول: قواعد تتعلق في الاستدلال على الأسماء والصفات.

الاتجاه الثاني: قواعد في تقرير الأسماء والصفات

الاتجاه الثالث: قواعد في الرد على المخالفين في الأسماء والصفات.

وهذه القواعد مبسوطة في موضعها من هذا البحث.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

المراجع

- إبطال التأويلات لأخبار الصفات. للقاضي أبي يعلىٰ محمد بن الحسين الفراء. تحقيق ودراسة: محمد بن حمد الحمود النجدي. مكتبة دار الإمام الذهبي، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠هـ.

- اجتماع الجيوش الإسلامية. للإمام ابن القيم. تحقيق: د. عوَّاد عبد الله المعتق. مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

-الاختلاف في اللفظ والرد علىٰ الجهمية والمشبهة. للإمام عبد الله بن قتيبة. مطبوع ضمن عقائد السلف. جمع علي النشار وعمار الطالبي. منشأة المعارف.

- الأسماء والصفات. للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي. مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣هـ.

- اعتقاد الإمام الشافعي، رواية أبي طالب العشاري. مطبوع ضمن ثلاث رسائل، جمع عمرو عبد المنعم سليم، دار العاصمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢ه.

- اعتقاد أهل السنة للحافظ أبي بكر الإسماعيلي.تحقيق: جمال عزون. دار الريان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣هـ.

- الاعتقاد علىٰ مذهب السلف أهل السنة والجماعة. للحافظ أحمد بن الحسين البيهقي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

- بيان تلبيس الجهمية. لشيخ الإسلام ابن تيمية. عناية: الشيخ محمد بن قاسم. دار القاسم، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.

-التبصير في معالم الدين. للإمام أبي جعفر الطبري. تحقيق وتعليق: د.علي الشبل، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ه.

- التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع. لابن تيمية. تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي. مكتبة العبيكان، الطبعة الخامسة، ١٤١٩هـ.

- التعريفات. للشريف علي الجرجاني. دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ.

- تقريب التدمرية. للشيخ محمد بن صالح العثيمين. دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

-تهذيب اللغة. لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري. عناية: محمد عوض مرعب وزملائه. دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١هـ.

- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل. للإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة. دراسة وتحقيق: د. عبد العزيز الشهوان. مكتبة الرشد، الطبعة السادسة، ١٤١٨هـ.

- جواب أبي بكر الخطيب البغدادي عن سؤال أهل دمشق في الصفات. مطبوع بذيل كتاب اعتقاد أهل السنة للإسماعيلي. تحقيق: جمال عزون. دار الريان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة. لقوام السنة الأصبهاني. تحقيق: الدكتور محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، ومحمد بن محمود أبو رحيِّم. دار الراية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

-الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن. للإمام عبد العزيز الكناني. تحقيق: د. علي الفقيهي. مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

- درء تعارض العقل والنقل. لابن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم. طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

-الذخيرة. لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي. تحقيق: محمد حجي. دار الغرب، ١٩٩٤م.

- الرد على الجهمية. للإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي. تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.

-رسالة في القواعد الفقهية. للعلامة عبد الرحمن السعدي. مكتبة الوعي الإسلامي،١٤١٥هـ.

- سير أعلام النبلاء. للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: مجموعة من المختصين. إشراف: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤١٠هـ.

- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. للإمام أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي. تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. دار طيبة، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ.

-شرح السنة. للإمام أبي محمد البربهاري. تحقيق وتعليق: عبد الرحمن الجميزي. دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ه.

- شرح العقيدة الطحاوية. للإمام علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي. تحقيق: د.عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

- الشريعة. للإمام أبي بكر محمد بن الحسين الآجري. تحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميجي. دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

- الصفات. للإمام الدارقطني. تحقيق: الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان. مكتبة لينة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة. لابن القيم. تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله. دار العاصمة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

- عقيدة السلف وأصحاب الحديث. للإمام أبي عثمان إسماعيل الصابوني. د. ناصر بن عبد الرحمن الجديع. دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

-العقيدة الطحاوية. للإمام أبي جعفر الطحاوي. دار الصميعي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- العلو للعلي الغفار. للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. اعتنى به: أشرف بن عبد المقصود. مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

-القواعد. لابن رجب الحنبلي. مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٩٩٩م.

-القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في فقه الأسرة. إعداد: محمد عبد الله الصواط. مكتبة دار البيان الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

- لسان العرب. للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور. مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

- لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد لابن قدامة. بشرح الشيخ محمد العثيمين. تحقيق: أشرف بن عبد المقصود. مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي.

- مختصر العلو للعلي الغفار. للذهبي. تحقيق واختصار: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني. طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. لأبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية. دار الكتب العلمية.

- المنثور في القواعد لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي. تحقيق : د. تيسير فائق أحمد محمود. الناشر : وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ه.

- منهاج السنة النبوية. لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: د. محمد رشاد سالم. طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

- نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد. تحقيق: د. رشيد بن حسن الألمعي. مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

فهرس الموضوعات